على ما قدّمناهُ هناك فالذي نظنهُ ان الساقط منهُ ليس الا شيئاً يسيراً لانهُ يبدأ بامر المال وينتهي بذكر الولد وهو آخر ما أُشير في صدر التأليف . وقد رأينا ان نقتصر منهُ على نقل البحثين الاولين وهما بحث المال وبحث الخدم لان في الثالث ما لا يجمل نقلهُ والرابع لا ينتهي الى حدٍّ يوقف منهُ على فائدة وفي القدر الذي ذكرناهُ كفايةٌ في الغرض منهُ وهذا نصّ ما اشرنا اليهِ

كتاب روسس في تدبير الرجل لمنزلهِ

قال ان أمر المنزل يتمّ بأربع خصال أوّلها المال والثاني الخدم والثالث المرأة والرابع الولد . اما المال فلأن الخالق تبارك وتعالى وان كان جعل في الانسان القوَى التي يحتاج اليها لقوام بدنهِ وصلاح أمرهِ فانهُ قد جعلهُ مع ذلك منتقضاً مستحيلاً متقضياً ولذلك صار الانسان محتاجاً الى ان يستمدَّ ويستردّ مكان ما يتحلل منهُ . أعني بقولي القوى القوّة التي ينتزع بها كل واحد من اعضائهِ ما يشاكلهُ من الغذآء بالمقدار الذي يحتاج اليهِ والقوّة التي تحيل ذلك الغذآء وتقلبهُ حتى يصير شبيهاً بالعضو الذي يغتذي منهُ فان كان المغتذَى بهِ لحماً صار لحماً وان كان عظماً صار عظماً وان كان عصباً صار عصباً والقوّة التي تحفظ على العضو ما اجتُذب اليهِ ما دام سيّالاً حتى يجمد ويتصل بهِ والقوّة التي تنفي عن كل واحد من الاعضآء ما يبقى من ذلك الغذآء من الفضل مما يبعد من طبعهِ فلا يقوى على قلبهِ واحالتهِ الى طبيعتهِ والقوّة التي تنميهِ وتمدّهُ حتى يزيد في طولهِ وعرضهِ وعمقهِ على مقادير اجزائهِ فأقول

انهُ وان كان قد جعل في الانسان هذه القوى كلها وقوًى اخرى كثيرة معها بها يكون تدبير بدنهِ فانهُ قد جعل فيهِ شيئين هما قوامهُ وأحدهما يفني الآخر ويحللهُ وذلك ان قوامهُ بالحرارة والرطوبة ومن شأن الحرارة ان تحلل الرطوبة وتفنيها فلذلك لا يمكن ان يقف على حالٍ واحدة ولكنهُ يتحلل تحللاً دائماً متصلاً ولذلك يحتاج الى ان يستمدّ مكان ما يتحلل منهُ فاستمدادهُ هو الغذآء الذي يغتذيهِ . ولو كان البدن مع هذا من جنس واحد لكان الذي يحتاج اليهِ انما هو نوع واحد من الغذآء لكنهُ لما كانت اجزآؤهُ مختلفة احتاج لذلك الى أغذية مختلفة الانواع والطعوم وجميعها من النبات والحيوان لان غذآء كل شيءٍ من اقرب الاشيآء اليهِ وليس شيءٌ أقرب الى طبيعة بدن الانسان من الحيوان والنبات والنبات والحيوان محتاجان الى انواع من الصناعات حتى يكونا ثم حتى ينميا بعد كونهما . اما النبات فيحتاج الى ان يُزرَع او يعرَّش ثم يُسقى ويربَّى الى غير ذلك مما فيهِ تمام الانتفاع بهِ واما الحيوان فالى ان يغذَّى ويحرَّك ويُكَنَّ وما أشبه ذلك مما فيهِ مصلحتهُ . ويُحتاج ايضاً لجمع الغذآء واعدادهِ وتهيئة ما يكون بهِ الانسان والحيوان الى صناعات أُخر كثيرة مختلفة . والانسان وان كان قد جُعلت فيهِ قوّة الاستنباط لكلّ صناعةٍ وقوّة التعلُّم لها فليس يمكن الواحد من الناس لقصر عمرهِ ان يستنبط ذلك ولا ان يتعلَّمهُ لان لهُ في استنباط صناعة واحدة او تعلُّمها شغلاً عن استنباط سائر الصناعات او تعلُّمها وان كان فيهِ احتمالٌ لتعلُّم كثير منها فليس فيهِ احتمالٌ لتعلُّمها كلها . والانسان محتاج في تدبير معاشهِ الى جميع الصناعات والصناعات ايضاً مضمَّنٌ

بعضها ببعض كالبنّاء الذي يحتاج الى النجّار والنجّار الذي يحتاج الى صناعة الحدّادين وصناعة الحدّادين التي تحتاج الى صناعة اصحاب المعادن وتلك الصناعة الى البنّاء فكل واحدةٍ من الصناعات وان كانت تامّةً في نفسها تحتاج الى الاخرى كما تحتاج اجزاء السلسلة بعضها الى بعض وان ارتفعت صناعةٌ واحدة بطل بارتفاعها الباقي من الصناعات . فلما كان كل واحد من الناس يحتاج في تدبير امرهِ الى انواع مختلفة مما يغتذي بهِ ويستتر وكان يحتاج لذلك الى جميع الصناعات كان لا يمكن ان يكون الواحد محكماً لجميع الصناعات فصار الناس جميعهم محتاجاً بعضهم الى بعض في تدبير معاشهم ولهذه العلّة احتاج الناس الى اتخاذ المدن والاجتماع فيها ليعين بعضهم بعضاً بالصناعات . ولمّا كان الناس محتاجاً بعضهم الى بعض ولم يكُ وقت حاجة كل واحدٍ منهم وقت حاجة صاحبهِ في اكثر الاوقات ولا مقادير ما يحتاجون اليهِ متساوية ولم يكن سهلاً في الامور ان يُعلَم ما قيمة كل شيء من كل شيء وما مقدار ثمنهِ من ثمنهِ وما مقدار اجرة كل شيء مما يُعمَل من اجرة كل شيء آخر احتيج الى شيءٍ يميز بهِ جميع الاشياء وتُعرف بهِ قيمة بعضها من بعض فمتى احتاج الانسان الى شيءٍ مما يباع او ما يُستعمَل دفع قيمة ذلك الشيء من هذا الجوهر الذي جُعل ثمناً للاشياء وأخذهُ ولو لم يُجعل هذا هكذا لكان الذي عندهُ نوعٌ من الانواع التي يحتاج اليها صاحبهُ كالزيت والقمح وما أشبه ذلك وعند صاحبهِ انواعٌ اخر لا يتفق اذا احتاج هذا الى ما عند ذاك ان يحتاج ذاك الى ما عند هذا فتقعَ المبايعة بينهما ولا يتفق ايضاً ان وقع الاتفاق بينهما في حاجة كل واحدٍ منهما الى

ما في يد صاحبهِ ان يقع الاتفاق بينهما في ان يكون يحتاج هذا مما في يد ذاك الى ما يكون قيمتهُ مقدار ما يحتاج اليهِ ذاك مما في يد هذا فيقع الاختلاف اذ ذاك بينهما فاما ان ينصرف كل واحدٍ منهما عن صاحبهِ اذا لم يجد عندهُ تمام حاجتهِ واما ان يتبايعا ثم يحتاج احدهما ان يطلب تمام حاجتهِ من بائعٍ آخر . وكان يُحتاج مع هذا الى ان يُعلم كم قيمة الجزء من كل واحد من الانواع التي فيها مصالح الناس مثل العسل والسمن والقمح وغير ذلك من الانواع الاخر على كثرة الانواع واختلافها في القيمة واذا عُرف ذلك في وقتٍ من الاوقات فقد يُحتاج ان يُعرَف في اوقاتٍ اخر كلما تغيرت حال نوعٍ من تلك الانواع بكثرة الجلب او قلّتهِ وبما يعرض من حاجة الناس اليهِ واستغنآئهم عنهُ ومن الاستكثار منهُ عند اختلاف الازمنة وما يستعمل الناس من كل نوع في كل زمان وكذلك الصناعات . فلذلك طبع الناس الذهب والفضة والنحاس وثمّنوا بذلك جميع الاشيآء واصطلحوا عليهِ لينال بهِ الانسان حاجتهُ في وقت حاجتهِ ويكون من يصير في يدهِ شيءٌ اراد ان يخلف بهِ ما خرج من يدهِ ويصرفهُ الى غير ذلك لم يتعذّر ذلك عليهِ . فقد صار من حصلت هذه الجواهر التي سمّينا في يدهِ مكان الانواع التي يحتاج اليها كانها قد حصلت في يدهِ ولذلك احتيج في مصلحة المعاش الى هذه الامور فنحن مبينون كيف يصلح التدبير في الاموال فنقول

(ستأتي البقية)